

## تدشين مركز ميناء طنجة المتوسط وإعطاء إنطلاقة أشغال المنطقة الجديدة للتصدير

أشرف صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يومه السبت 29 مارس 2014 على تدشين المركز المينائي طنجة المتوسط، مركز جديد متعدد الخدمات، وأعطى حفظه الله الإشارة لإنطلاق أشغال الفضاء الجديد للتصدير بالمركب المينائي طنجة المتوسط.

هذه المشاريع تندرج ضمن النظرة الملكية لتطوير المنطقة الشمالية للمملكة، وتأتي كتكملة للتجهيزات الأساسية للمركب المينائي الكبير (ميناء طنجة المتوسط 1، ميناء طنجة المتوسط 2، ميناء المسافرين، المنطقة الحرة اللوجيستكية، المناطق الحرة الصناعية والخدمات).

سيمكن المركز المينائي طنجة المتوسط الجديد بفضل موقعه وسط المركب المينائي من منح هذا الأخير مركزا للأعمال المتعدد الخدمات، حيث يحتوي على محطة بحرية، محطة للقطار، محطة للحافلات. ويحتوي على منطقة مخصصة للمطاعم والمتاجر والأبنك ومختلف الخدمات، كما يضم فضاءات مخصصة للمكاتب بمساحة 33000 م<sup>2</sup> وقاعة للندوات وموقف للسيارات.

فيما يخص المساحات المخصصة للمكاتب، سيتم افتتاحها تدريجيا، وستمكن بالخصوص، من احتضان الشركات البحرية وشركات التأمين وشركات النقل ووكلاء التصدير والإستيراد والإدارات المعتمدة بالميناء،... كما ستمكن كذلك من تلبية حاجيات المجموعة العاملة بالميناء في أفق 2025.

يذكرنا المركز المينائي طنجة المتوسط، بفضل طوله الذي يبلغ 450 م وعرضه 50 م، بحجم أكبر السفن الناقلة للحاويات في العالم التي يستقبلها ميناء طنجة المتوسط. المبلغ الإجمالي لهذا الإستثمار يبلغ 800 مليون درهم.

يتميز المركز المينائي طنجة المتوسط، بهندسته المعمارية الأبتكارية وتجهيزاته المتطورة. حيث تكلف بتصميمه المهندس المعماري الكبير LEVUON naeJ (جائزة REKZTIRP في سنة 2008) بالتعاون مع المكتب المغربي CONFLUENCES، و تجمع هذه البناية بين عدة أساليب معمارية محترمة لمحيطها البيئي.

وبعدها أشرف صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على إطلاق مشروع إنجاز المنطقة الجديدة للتصدير، صممت لمواكبة تطور الرواج في أفق 2025. كلفة تجهيز هذه المنطقة تبلغ حوالي 300 مليون درهم، الهدف منها تحسين تنافسية الميناء والصادرات المغربية. ويهدف المشروع إلى عزل أنشطة الإستيراد عن أنشطة التصدير من جهة و عزل فضاءات لمراقبة الحاويات عن مناطق فحص المقطورات عند الإستيراد من جهة أخرى.

وستخصص هذه المنطقة الجديدة بالإضافة إلى القيام بالإجراءات الجمركية للبضائع (الشاحنات، الحاويات، السيارات و السلع المختلفة) أن تمكن من معالجة ما أقصاه 2100 وحدة للشحن يوميا مع مراعاة مدة المرور التي من المرتقب أن لا تتعدى الساعتين. وهكذا سترفع الطاقة الاستيعابية إلى 750 000 وحدة سنويا.

هذا وبواسطة المسالك المستقيمة الواضحة لهذه المنطقة الجديدة ستمكن من التحكم في أنظمة المرور، و توفير السلامة و الأمان للبضائع والأشخاص.